

في معنى الشرعية!

الأربعاء 4 يوليو 2007

الشرق الاوسط اللندنية

[عبدالمعنى سعيد](#)

أصبح العالم العربي كله فقيها في القانون، وخبيراً في الدساتير، ومعنياً بالشرعية والقواعد المرعية والتقاليد التاريخية المكتوبة وغير المكتوبة. وكان ظني أن ذلك ينطبق فقط على الصراع العربي - الإسرائيلي حيث طرح العرب دوماً تلك العبارة - الحقبة - عن ضرورة تطبيق قرارات «الشرعية» الدولية، وكان العالم يتعجب دوماً كيف يملك العرب هذه المهارة على الساحة الدولية بينما يفتقدونها في إقامة دول تقوم على حكم القانون.

ولكن هذا الزمن الفاقد للشرعية هناك والقانون هنا قد ولى الآن وراح، وبوسعك أن تنتظر إلى لبنان حيث تجد تنافساً هائلاً بين جماعة 14 آذار المعروفة بالأغلبية والموااة، وجماعة 8 آذار الموسومة بالأقلية والمعارضة والممانعة في نفس الوقت. وهناك سوف تجد قدرات فذة على المماحكة والمساجلة القانونية حول الدستور اللبناني واختصاصات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، وكل ذلك يحدث بينما الدولة اللبنانية مصابة بالشلل التام في رئاستها ووزارتها وبرلمانها وبقية مؤسساتها حتى أصبحت كلها تعمل بما يكفي فقط لتسيير الأمور، بينما الشعب اللبناني يصلح صباح مساء ألا تنفجر الحرب الأهلية من تحت أقدامه وتعود الأيام إلى سيرتها الشريرة الأولى حيث يتم القتل على الهوية والدين والاسم وكل سبب يأخذ كثرة من الناس إلى الموت ولكنهم دوماً سيحسبون على يد جماعتهم من الشهداء.

ولو كانت لا تعجبك كثيراً المساجلات الفقهية والقانونية اللبنانية فإن بوسعك أن تنتقل فوراً إلى الساحة الفلسطينية حيث فاق عدد الخبراء القانونيين كل المعدلات العالمية المعروفة، أما الفقهاء في الدستور، والعالمون بالعلوم السياسية العارفة بالشرعية وغير الشرعية فحدث ولا حرج، وهناك منهم ما يسد وجه الشمس. ولو كانت للكلام قيمة لتم تحرير فلسطين فوراً بفيض غامر من الفتاوى التي تفسر وتوضح ما خفي وما غمض من مواد دستورية ونصوص قانونية. وأينما تولي وجهك بعد ذلك شرقاً وغرباً فسوف تجد صحافة التفسير والتأويل التي لديها قدرة فائقة، ومهارة بهلوانية قادرة، على قلب انقلاب عسكري لكي يصبح حالة دستورية قانونية وشرعية من الطراز الأول، حتى ولو كانت قد فرطت عقداً أو فكت بلداً أو قلبت أمة رأساً على عقب وهي لم تحصل حتى على استقلالها بعد.

وأينما تذهب في العالم العربي تجد الصيحة نفسها، فحتى عندما يبدو المنطق تليقاً كما حدث في حالة انقلاب حماس على الشرعية الفلسطينية حينما نظر القاضي - وبجراحة يحسد عليها - في مدى قانونية ودستورية الإجراءات التي قامت بها السلطة الفلسطينية وليس في جريمة من قام بالتغيير من خلال القوة المسلحة، فإن الكذبة بدت صدقا من كثرة تكرارها والتأكيد عليها والعزف على أنغامها. وسواء كان الأمر في هذه الصفحة أو في صفحات أخرى فإن الكتابة وضعت كل تصرفات السلطة الوطنية الفلسطينية على مقصلة القانون والنصوص بينما لم ترد كلمة واحدة عن مدى ملاءمتها لتصرفات حماس وتصريحات السيد هنية وتصرفات السيد خالد مشعل الذي كان يدير الأزمة من دمشق، حتى ولو خرجت كل الفصائل الفلسطينية من الحكم ولم يبق سوى جماعة واحدة خارجة على الصف.

وفي خضم ذلك كله نسي الجمع العربي أصل القضية، وهي أن مفهوم «الشرعية» هو مفهوم سياسي في الأصل ويعني القبول العام لسلطة سياسية وقدرتها على تسيير القوانين والدساتير والقواعد المنظمة لحياة الناس. وهو مفهوم لا يقوم في الأصل إلا في وحدة سياسية من نوع أو آخر تتميز بوجود سلطة وحيدة لها الحق في «الاحتكار» الشرعي لاستخدام القوة المسلحة. وفي أحوالنا العربية فإن ذلك كان هو أساس وجود الدولة، ملكية كانت أو جمهورية، ديمقراطية كانت أو مستبدة، اشتراكية أو رأسمالية، وغنية أو فقيرة، ولكن السنوات الأخيرة شهدت اختراقاً لهذه القاعدة الذهبية، وأصبح وجود ازدواج في السلطة المسلحة ليس خروجاً على الشرعية، بل إنه في نظر البعض هو الشرعية نفسها. وتحت اسم سلاح «المقاومة» بات من حق جماعات مسلحة أن تفرض إرادتها ورويتها للنضال والسياسة على المجتمع والناس. وجرى ذلك في لبنان باسم مقاومة إسرائيل، وبالمثل حصل في فلسطين والعراق والصومال، وأينما عمت الفوضى وسادت شريعة الغاب.

ولا تتقف «الشرعية» وحدها كمفهوم سياسي معلقة بالهواء، ولكنها تتبادل التأثير مع مفاهيم أخرى في الدولة الحديثة، حيث لا تكون هناك شرعية ما لم تكن الدولة قادرة على «الاختراق» بمعنى الوصول بالتأثير والسيطرة على كل أقاليم الوطن المعني. أما عندما لا تصل دولة

إلى مناطق منها، أو أن تحتجز جماعات مسلحة إقليميا مثلما كان حزب الله في الجنوب اللبناني أو في جنوب بيروت فإن الشرعية تصبح غائبة. وما فعلته حماس في غزة هو أنها احتجزت إقليميا وأخرجته من نطاق الكيان السياسي بالقوة المسلحة ومن ثم فقد سقط الكيان كله بعد أن عجزت سلطة السيادة في الوصول إليه. وهي حالة لم تحدث فقط بعد قيام حماس بالهجوم على القيادات الأمنية الفلسطينية - والتي كانت شرعية بالنسبة لها قبل الهجوم - وإنما كانت موجودة منذ تم وجود تشكيلات عسكرية لحماس تسيطر وتهيمن على الشارع الفلسطيني من خلال القوة التنفيذية الموازية للسلطة الأصلية، وذلك بالطبع بالإضافة إلى كتائب القسام التي هي قوات أخرى خارج حسابات الشرعية.

ويرتبط، ارتباطا وثيقا بمفهوم «الاختراق»، مفهوم «التعبئة»، فلا توجد سلطة «شرعية» ما لم تكن لها القدرة على تعبئة قدرات إقليم بعينه من خلال الضرائب أو غيرها من وسائل حشد الموارد. وفي حالات عربية كثيرة، وخاصة في لبنان حيث حزب الله، وفي فلسطين حيث حماس والجماعات المماثلة لها، فإنها تخرج عن دائرة التعبئة حيث لها مواردها الخاصة الخارجية والداخلية التي تخرج عن نطاق الجماعة السياسية بل إنها لا تعلم شيئا عنها من الأصل، ولا يحدث بشأنها أي قدر من التداول العام أو الشفافية حتى ولو كانت هذه المنظمات لا تكف أبدا عن الحديث عن الفساد.

وبالتأكيد فإن الشرعية لا تقوم إلا عندما تكون هناك «هوية» مشتركة بين جماعة من الناس تدفعهم لكي يكونوا الدولة أو الكيان السياسي. هذا المفهوم - الهوية - يعد أساس القضية كلها من حيث هو الذي يقدم لحق تقرير المصير ومن ثم يكون المقدمة الطبيعية للدولة التي تجرى فيها الشرعية وتقام فيها السلطة السياسية. وفي الحالة الفلسطينية تحديدا فقد قامت حركة التحرير الوطنية الفلسطينية على أساس وجود هوية خاصة بالفلسطينيين تفصلهم ليس فقط عن الإسرائيليين الذين اغتصبوا أراضيهم، وإنما أيضا عن العرب والمسلمين وإلا لأصبحت فلسطين امتدادا لدول أخرى في المنطقة. وعندما جاءت حركة حماس وأخواتها من الجماعات الإسلامية الجهادية إلى الساحة الفلسطينية فإنها توقفت عن اعتبار الرابطة الفلسطينية أساسا للكيان السياسي وإنما رابطة الأمة الإسلامية بديلا لها بحيث لم تعد «الهوية» الفلسطينية من أسس الشرعية بل مدى تعبير الحركات السياسية الفلسطينية عن الهوية الإسلامية.

وهكذا فإن حديث «الشرعية» في عالمنا العربي فاسد من الأصل حيث لا شرعية بدون اختراق وتعبئة وهوية؛ وفي الحالتين الفلسطينية واللبنانية حيث تم تدمير الكيان السياسي من الأصل باسم المقاومة فإن الحديث يقترب من الكوميديا التي تنحدر إلى أشكال من الكوميديا السوداء والكوابيس المفزعة!